كفاءة الإنفـاق

الخدمات والإجراءات الحكومية

الموارد البشـــرية والقيادات

السياسات والتشريعات وصنع القرار

البيانـــات والتقنيـــات الناشـــئة

الحوكمة والبيئـة التنظيمية

كفاءة الإنفـاق

الثقافـــة المؤسسيـــة

عدد الأهـــداف الاستراتيجية

04

عدد المشـــاريع

10

الكلفة التأشـيرية

24.8 مليون دينار

رؤية المكون: إنفاق حكومي فعال ومستدام يوجه بذكاء نحو الأولويات الوطنية، ويحقق أثراً ملموس

يهدف مكون كفاءة الإنفاق إلى التعامل مع الإنفاق الحكومي كسلسلة قيمة متكاملة، تبدأ من التخطيط الاستراتيجي وتحديد الأولويات، وتمر بتقييم الاحتياجات ودراسة البدائل وتحليل التكلفة والعائد، ثم الاختيار والتمويل والتنفيذ، وصولا الى المتابعة والمراجعة وقياس الأثر بعد التنفيذ. وفي هذا السياق، تعد كفاءة الإنفاق نهجا أفقيا يؤثر على مراحل دورة الإنفاق والاستثمار العام جميعها، وليس تدخلاً مرحلياً أو مالياً معزولاً.

ويرتبط مفهوم جودة الإنفاق ارتباطا مباشرا بكفاءة الإنفاق، إذ تعكس جودة الإنفاق مدى توافق الصرف مع أهداف الحكومة وأولوياتها، وقدرته على تحقيق نتائج ملموسة ومستدامة، وتحسين حياة المواطنين دون زيادة غير مبررة في الكلفة. إذ تم إدراج مكوّن كفاءة الإنفاق ضمن البرنامج التنفيذي الثاني ليشمل جودة الإنفاق من خلال تحقيق التوازن بين الفعالية والكفاءة والتوافق، بما يضمن توجيه الموارد العامة بطريقة تعظم الأثر وتحد من الهدر غير المنتج.

أبرز التحديات ومجالات التحسين

أظهر تقييم البرنامج التنفيذي الأول بالمجمل إلى وجود تحديات تنفيذية في مجالات كفاءة الإنفاق مثل الاعتماد على الأنماط التاريخية في الإنفاق مع محدودية تحليل القيمة والأثر، الأمر الذي أدى إلى إضافة هذا المكون.

يأتي البرنامج التنفيذي الثاني ليُركّز على معالجة هذه التحديات ومجالات التحسين الواردة في الجدول أدناه، من خلال حزمة متكاملة من المشاريع التي تعزّز الجاهزية المؤسسية، وتدعم التطبيق الفعّال والمستدام للسياسات، وتمكّن الدوائر من تحقيق الأثر المتوقع خلال فترة الخارطة.

التحديات ومجالات التحسين	الوصـــــف
مستوى جاهزية الحوكمة وتوزيع الأدوار	الحاجة إلى ترسيخ إطار وطني واضح لتعظيم كفاءة الإنفاق يشمل تحديد المسؤوليات بين الجهات، ويضمن اتساق تطبيق المنهجيات، ويعزز المساءلة
محدودية توفر المنهجيات التحليلية الموحدة	توحيد منهجيات تحليل التكلفة وتقييم البدائل بما يسهم في اختيار وتنفيذ المشاريع الأعلى جدوى

التحديات ومجالات التحسين	الوصـــــف
محدودية تكامل البيانات والأنظمة	توجد البيانات في أنظمة متعددة وغير مترابطة مثل نظام الموازنة العامة والمشتريات والعقود وإدارة المشاريع، الأمر الذي يعيق إمكانية التحليل الشامل للبيانات، وتظهر الحاجة إلى ربط هذه الأنظمة ضمن منصة تحليلية متكاملة
مستوى الربط عبر دورة الإنفاق	التركيز على المدخلات أكثر من النتائج المتوقعة، الأمر الذي يتطلب ربط التخطيط والتمويل والتنفيذ والمراجعة ضمن سلسلة قيمة واحدة تركّز على نتائج الإنفاق وأثره
بناء القدرات والثقافة المؤسسية	الحاجة إلى بناء وتطوير قدرات التحليل الاقتصادي والمالي في الجهات الحكومية ذات العلاقة، وترسيخ ثقافة "القيمة مقابل المال"، لضمان اتخاذ قرارات إنفاق مبنية على الأدلة
إدارة التغيير المؤسسي	التحول من ممارسات الإنفاق التقليدي إلى نهج قائم على الخطيط والتحليل ومتابعة النتائج
قياس جودة الإنفاق والأثر	الحاجة إلى أدوات قياس أكثر دقة تربط الإنفاق بالمخرجات والنتائج، وتوضح أثره على المواطن والاقتصاد بصورة شفافة وقابلة للمتابعة

التوجهات الاستراتيجية

يهدف البرنامج التنفيذي الثاني (2026–2029) إلى تعزيز كفاءة الإنفاق الحكومي من خلال مشاريع تدعم الاستخدام الأمثل للموارد العامة وتحقيق أعلى قيمة مقابل المال، وتوجيه الإنفاق نحو الأولويات الوطنية ذات الأثر الأعلى على المواطن والاقتصاد، بما يعزّز الاستدامة المالية ويرفع جودة الخدمات العامة.

ولتحقيق هذا الهدف، يتجه البرنامج إلى بناء منظومة متكاملة لتعظيم كفاءة الإنفاق، تركّز على رفع الجاهزية المؤسسية لإدارة الإنفاق الحكومي على مستوى الوزارات والمؤسسات، ومأسسة كفاءة الإنفاق كنهج داعم لصنع القرار الحكومي. ويشمل ذلك ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على مفهوم القيمة مقابل المال، إلى جانب تطوير بيئة مالية رقمية داعمة للتحليل والشفافية، بما يضمن توجيه الموارد العامة نحو الأولويات ذات الأثر الأعلى على المواطن والاقتصاد الوطني.

كما يركّز هذا التوجه على ترسيخ الاستخدام الأمثل للموارد عبر كامل دورة الإنفاق، من خلال تحديث وتفعيل منهجيات تقييم المشاريع التنموية والاستثمارية العامة، وتحليل التكلفة والعائد، وتوحيد معايير المفاضلة بين البدائل، وتعزيز الربط المنهجي بين التخطيط والتمويل والتنفيذ والمراجعة، بما يرفع جودة قرارات الإنفاق ويعزّز اتساقها مع الأهداف الوطنية.

وفي هذا السياق، يشمل البرنامج تنفيذ مراجعة شاملة لأوجه الإنفاق الحكومي في قطاعات مختارة لتحديد فرص التحسين والوفورات المحتملة، وتطوير خارطة مشاريع مبنية على التحليل لقيادة التنفيذ. كما يركّز على تحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز التكامل بين الجهات الحكومية من خلال تطبيق مشاريع عملية تستهدف تحقيق وفورات تشغيلية ملموسة، إلى جانب تعزيز الابتكار والجاهزية المستقبلية في إدارة كفاءة الإنفاق الحكومي.

ويُشكّل هذا المسار ركيزة أساسية لتحسين جودة الإنفاق والخدمات العامة، وتوجيه الوفورات المتحققة نحو الأولويات الوطنية ذات القيمة المضافة الأعلى، بما يعزّز ثقة المواطنين في إدارة الموارد العامة، ويحقق أثرًا تنمويًا ملموسًا ومستدامًا خلال الفترة (2026–2029).

أبرز النتــائج المرغوبــة

- تطبيق نهج الموازنة العامة الموجهة بالنتائج
- بناء قدرات ورفع الوعي لموظفي القطاع العام لكفاءة الإنفاق
- تحسين قدرة الجهاز الحكومي على استخدام الموارد الإدارية بكفاءة أعلى

الأهداف والمؤشرات الاستراتيجية

المخـــــرج	الهدف الاستراتيجي	مؤشر الأداء الاستراتيجي
حكومة محورها المواطن	**6.1.1** تحسين الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية بشفافية لتلبية احتياجات المواطن وتحقيق الأثر الملموس	نسبة التحسن في مؤشر كفاءة الإنفاق
حكومة مرنة وجاهزة للمستقبل	**6.2.1** تعزيز قدرة القطاع العام على تخطيط الإنفاق الحكومي الموجه بالنتائج والمرتبط بالأولويات وتوجهات المستقبل	نسبة التحسن في مؤشر كفاءة الإنفاق
حكومة متكاملة وكفؤة	**6.3.1** رفع كفاءة الجهاز الحكومي عبر تطوير الخدمات المشتركة وتعزيز ممارسات الإدارة العامة	مؤشر حكومة بلا ورق
حكومة ذكية ومبتكرة	**6.4.1** توفير بيئة رقمية موحّدة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار العام للموارد	نسبة الشراء الإلكتروني من إجمالي المشتريات الحكومية

قائمـة المشـاريع

الهدف الاستراتيجي	اسم المشروع	الجهة المسؤولة	سنوات التنفيذ
6.1.1 تحسين الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية بشفافية لتلبية احتياجات المواطن وتحقيق الأثر الملموس	مراجعة شاملة لأوجه الإنفاق الحكومي في القطاعات ذات الأولوية (الصحة والتعليم والأشغال)	وزارة المالية	2027 - 2026
	بناء قدرات ورفع الوعي لموظفي القطاع العام لكفاءة الإنفاق	معهد الإدارة العامة	2027 - 2026
6.2.1 تعزيز قدرة القطاع العام على تخطيط الإنفاق الحكومي الموجه بالنتائج والمرتبط بالأولويات وتوجهات المستقبل	تطوير نموذج تشغيلي لمنظومة كفاءة الإنفاق	وزارة المالية	2026
	تطوير إطار لتخطيط الإنفاق الحكومي السنوي بناءً على الطلب والسعة	وزارة المالية	2028 - 2026
	تطبيق نهج الموازنة العامة الموجهة بالنتائج	دائرة الموازنة العامة	2029 - 2026
6.3.1 رفع كفاءة الجهاز الحكومي عبر تطوير الخدمات المشتركة وتعزيز ممارسات الإدارة العامة	دراسة تنظيم عمل السائقين الحكوميين (مشروع النقل التشاركي)	هيئة تنظيم النقل البري	2028
	تطوير منظومة متكاملة لإدارة المخزون والمستودعات الحكومية	دائرة المشتريات الحكومية	2029 - 2026
6.4.1 توفير بيئة رقمية موحّدة لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالاستثمار العام للموارد	منظومة إدارة اقتناء الموارد والتعاقدات الحكومية (JONEPS 2.0)	دائرة المشتريات الحكومية	2028 - 2026
	نظام إدارة الإيرادات الضريبية المحوسب	دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	2028 - 2026
	تطوير نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية وللبلديات (GFMIS)	وزارة المالية	2029 - 2027